الموقع الجيواستراتيجي لليبيا في استراتيجيات القوى الإقليمية والدولية الفاعلة
دراسة في توازنات القوى بحوض المتوسط (2011 – 2026)

د. إسماعيل احمد الأشهب*
ismaelelashheb64@gmail.com

DOI: 10.65727/2641-000-021-003

المستخلص:
تهدف هذه الدراسة إلى رصد الموقع الجيواستراتيجي لليبيا في استراتيجيات القوى الإقليمية والدولية الفاعلة بحوض البحر الأبيض المتوسط خلال الفترة الممتدة بين عامي 2011 و2026، بوصفها حقلاً مركباً تتقاطع فيه الجغرافيا والطاقة ومسارات التنافس الكوني، وتتقاطع فيه أيضاً مسارات الهجرة وأمن الطاقة والتنافس على النفوذ البحري. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بما يتيح تفكيك الظاهرة وتتبع تطورها، ووظفت أسلوب تحليل المضمون للوثائق والاتفاقيات والبيانات الرسمية الصادرة عن الأطراف الليبية والفواعل الخارجية، إلى جانب أسلوب المقارنة لموازنة المواقف الروسية والأمريكية والأوروبية والتركية والمصرية، وكشف نقاط التقاطع والتباين بينها، وقد خلصت الدراسة إلى أن ليبيا لم تفقد قيمتها الاستراتيجية بعد عام 2011، بل تحولت إلى ساحة مفتوحة للنفوذ، حيث تستثمر روسيا فراغ الساحل الجنوبي للمتوسط عبر أدوات عسكرية غير معلنة كشركة فاغنر وفيلق إفريقيا، وتوظف واشنطن ودول الاتحاد الأوروبي ملف الهجرة وأمن الطاقة للضغط على مسار القرار الليبي عبر عمليات بحرية وبعثات مدنية، فيما توسّع تركيا حضورها البحري والاقتصادي استناداً إلى رؤية "الوطن الأزرق"، واتفاقيات الترسيم الموقعة مع الغرب الليبي، وتحرص مصر على تأمين عمقها الغربي، ومنع قيام كيانٍ معادٍ على حدودها. وأظهرت النتائج أن الفاعل الخارجي يصوغ تحالفاته وفق منطق المصالح لا الولاءات، وأن غياب المرجعية السياسية الليبية الموحدة يُكرّس تبعية القرار الوطني، ويُحوّل الموقع الجغرافي من رصيدٍ سيادي إلى عبءٍ مُعقد، كما كشفت النتائج أن التفاهمات الإقليمية المستجدة بين عامي 2024 و2026 لا تُلغي التنافس بل تُعيد تأطيره في قنواتٍ سياسية هشّة. وتوصي الدراسة بضرورة صياغة وثيقة مرجعية جامعة للأطراف الليبية، وتفعيل المؤسسة العسكرية الموحدة، وتبني سياسة خارجية متوازنة تُحوّل الموقع الجغرافي من عبء إلى رصيد سيادي.

الكلمات المفتاحية: الموقع الجيواستراتيجي، توازن القوى، حوض المتوسط.

* د. إسماعيل أحمد الأشهب. أستاذ مشارك، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الزيتونة، سوق الأحد، ليبيا.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

Abstract

This study examines the geostrategic position of Libya within the strategies of active regional and international powers across the Mediterranean basin during the period from 2011 to 2026, treating it as a composite field where geography, energy, and global competition intersect, alongside migration flows, energy security, and the contest over maritime influence. The research adopts a descriptive-analytical approach that allows for the deconstruction of the phenomenon and the tracing of its evolution, while employing content analysis of documents, agreements, and official statements issued by Libyan parties and external actors, alongside a comparative method to balance the Russian, American, European, Turkish, and Egyptian positions and reveal their points of convergence and divergence. The study concludes that Libya did not lose its strategic value after 2011; rather, it became an open arena of influence, in which Russia exploits the vacuum of the southern Mediterranean coast through undeclared military instruments such as the Wagner company and the Africa Corps, while Washington and the European Union member states instrumentalize the migration dossier and energy security to pressure the Libyan decision-making process through naval operations and civilian missions. Meanwhile, Turkey expands its maritime and economic presence based on the Blue Homeland vision and the maritime delimitation agreements signed with western Libya, and Egypt remains keen on securing its western depth and preventing the emergence of a hostile entity on its borders. The findings reveal that external actors forge their alliances according to the logic of interests rather than loyalties, that the absence of a unified Libyan political reference perpetuates the subordination of national decision-making and transforms the geographic location from a sovereign asset into a complex burden, and that the regional understandings emerging between 2024 and 2026 do not eliminate competition but rather reframe it within fragile political channels. The study recommends the drafting of a unifying reference document among Libyan parties, the activation of a unified military institution, the enactment of an oil law that protects national wealth, and the adoption of a balanced foreign policy that transforms geographic location from a burden into a sovereign asset.

Keywords: Geostrategic Position, Balance of Power, Mediterranean Basin.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

المقدمة

لم يكن موقع ليبيا على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط يوماً مجرد معطى جغرافي صامت، بل ظلّ منذ القرون الأولى لتشكل الدولة الليبية الحديثة عاملاً حاضراً في حسابات القوى الكبرى التي تتقاسم النفوذ في حوض المتوسط. وقد تحوّلت ليبيا بعد ثورة فبراير 2011 من دولة مركزية صلبة إلى فضاء مفتوح على تدخلات متشابكة، إذ كشف انهيار المؤسسات السيادية فراغاً استراتيجياً ملأته عواصم عديدة بوعدٍ تارةً وبالقوة تارةً أخرى[1]. وفي ظل هذا التحول باتت ليبيا محطة قسرية في كل حسابات توازن القوى الإقليمية والدولية بحوض المتوسط، نظراً لما تملكه من سواحل ممتدة مايقارب ألفي كيلومتر، واحتياطيات نفطية ومؤشرات غازية واعدة، وعمق إفريقي يجعل منها بوابة طبيعية نحو الساحل والصحراء الكبرى. ويزداد الملف الليبي تعقيداً حين نلاحظ أن الفاعلين الخارجيين لا يتعاملون معه بوصفه قضية إنسانية أو سياسية فحسب، بل بوصفه ورقة جيواستراتيجية تُوظَّف في معادلات أوسع؛ فروسيا ترى في طرابلس وبنغازي امتداداً لممرّها نحو الشاطئ الدافئ الذي طالما بحثت عنه، والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يتعاملان مع ليبيا بوصفها صمام أمن لمنع تدفق المهاجرين نحو الشمال، وحاجزاً أمام التهديدات الجهادية القادمة من الساحل الإفريقي[2]، فيما تنظر تركيا إلى الساحل الليبي بوصفه امتداداً لرؤيتها البحرية المعروفة بـ"الوطن الأزرق"، وتُولي مصر اهتماماً خاصاً بشرق ليبيا لاعتباره عمقاً أمنياً مباشراً يلامس حدودها الغربية.

إن الفترة الممتدة بين 2011 و2026 تختصر في داخلها خمسة عشر عاماً من التحولات الكبرى؛ حرب أهلية متقطعة، اتفاقيات سياسية لم تصمد طويلاً، تدخل عسكري مباشر وغير مباشر، توقيع اتفاقيات بحرية أعادت رسم خريطة الحقوق الاقتصادية في شرق المتوسط، وأخيراً مسار من التفاهمات الإقليمية المستجدة بين 2024 و2026 قد يُعيد ترتيب موازين القوى إن استُكملت بنية سياسية ليبية

(1) لمزيد من التفصيل حول تحول ليبيا من الدولة المركزية إلى ساحة مفتوحة، راجع: محمد عبد الملك المتوكل، التحولات الجيوسياسية في ليبيا بعد 2011 (بيروت: دار الساقي، ط.1، 2018)، ص ص. 22–25.

(2) توسعاً في فهم المقاربة الأوروبية تجاه ليبيا، انظر: خالد حنفي علي، أمن المتوسط في استراتيجيات الاتحاد الأوروبي (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2022)، ص. 41.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

موحدة. ومن هنا تكتسب دراسة هذا الموقع بوصفه متغيراً مستقراً في وسط متغيرات متسارعة أهمية مزدوجة؛ من ناحية نظرية فإن دراسة هذا الموقع أمر من شأنه أن يختبر مدى صلاحية المقاربات الجيوبوليتيكية الكلاسيكية على واقع مُعقّد، ومن ناحية عملية فهذه الدراسة تُقدّم لصانع القرار الليبي والعربي تصوراً عن شروط استعادة الفاعلية السيادية.

ثانياً: المشكلة البحثية

تتبلور المشكلة البحثية في الإشكالية المركّبة التالية: **كيف تتفاعل القوى الإقليمية والدولية الفاعلة بحوض المتوسط مع الموقع الجيواستراتيجي لليبيا خلال الفترة 2011–2026، وما حدود قدرة الدولة الليبية على إدارة هذا الموقع بوصفه رصيداً سيادياً في ظل تنافس متصاعد وغياب مرجعية سياسية موحدة؟** وما يجعل هذه الإشكالية ملحّة هو أنها لا تتعلق بمسار داخلي معزول، بل بحقلٍ تتقاطع فيه استراتيجيات قوى عظمى وإقليمية، كلٌّ منها يبحث عن موطئ قدم في ليبيا بما يخدم أجندته الكبرى. وعليه فإن المشكلة ليست في وجود الموقع ذاته، فهو معطى جغرافي ثابت، بل في طريقة توظيفه وتوظيف موارده وأوراقه من قِبَل الفاعل الخارجي، وفي رهان القوى الكبرى على إبقائه ساحةً مفتوحة لا شريكاً مستقلاً.

ثمة بُعدٌ ثانٍ للمشكلة يستحق الإبراز؛ فالأزمة الليبية لم تعد أزمةً داخلية يمكن معالجتها عبر توافقٍ سياسي بين الفرقاء المحليين، بل تحولت إلى أزمةٍ دولية–إقليمية مركّبة، تتقاطع فيها حسابات خمس عواصم فاعلة على الأقل، وتُرتهن فيها أي تسوية محتملة بضماناتٍ خارجية. ولئن كانت الأدبيات الكلاسيكية في النزاعات الداخلية تفترض أن الحل يبدأ من الداخل، فإن الحالة الليبية تقلب هذه المقولة رأساً على عقب، إذ يبدو أن أي حلٍّ داخلي يتم بلورته سرعان ما يصطدم بعرقلةٍ خارجية، سواء عبر دعمٍ عسكري لميليشيا، أو تمويلٍ سياسي لحزب، أو ضغطٍ دبلوماسي على مسارٍ تفاوضي. ومن ثَمّ تنتقل المشكلة من سؤال "كيف تحل ليبيا أزمتها؟" إلى سؤالٍ أكثر تركيباً وهو: "كيف يمكن ليبيا أن تستعيد فاعليتها في لحظةٍ يبدو أن كل لاعبٍ خارجي يفضل بقاءها في رماداتها؟"، وهو سؤالٌ يستدعي مقاربةً جيواستراتيجية لا سياسية فحسب.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

ثالثاً: أسئلة الدراسة

تنطلق الدراسة من سؤال رئيسي مفاده:

ما طبيعة الموقع الجيواستراتيجي لليبيا في استراتيجيات القوى الإقليمية والدولية الفاعلة بحوض المتوسط خلال الفترة 2011–2026، وكيف ينعكس على توازن القوى الإقليمي والدولي؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي أسئلة فرعية ثلاثة:

السؤال الأول: يتعلق بالمقومات الجيواستراتيجية لليبيا ومحدداتها الجغرافية والاقتصادية التي تجعل منها محور جذب للقوى الكبرى؟

السؤال الثاني: يستفسر عن طبيعة الاستراتيجيات التي تتبناها القوى الدولية الكبرى وعلى رأسها روسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تجاه ليبيا، والآليات التي تستخدمها لتثبيت نفوذها؟

السؤال الثالث: يتعلق بأثر التنافس الإقليمي بين تركيا ومصر على مسار الاستقرار في ليبيا، وعلى ضوء التفاهمات المستجدة بين 2024 و2026؟

رابعاً: الفرضية البحثية

تنطلق الدراسة من فرضية مركزية مفادها أن الموقع الجيواستراتيجي لليبيا لم يفقد قيمته في حسابات القوى الفاعلة بحوض المتوسط بعد 2011، بل تحوّل من موقع دولة فاعلة إلى موقع ساحةٍ مفتوحةٍ للتنافس، بحيث أصبح الفاعل الخارجي يوظف الأزمة الليبية لخدمة استراتيجياته الكبرى في إعادة ترتيب موازين القوى بالمنطقة. وتنبثق من هذه الفرضية فرضيات فرعية:

أولها: أن المقومات الجغرافية والاقتصادية لليبيا تشكّل عامل جذب دائم لا يتأثر بتغير الأنظمة.

ثانيها: أن التنافس الروسي–الغربي على ليبيا يُترجم لحظةً جديدة من لحظات الحرب الباردة الممتدة جغرافياً. **ثالثها:** أن التفاهمات الإقليمية المستجدة بين 2024 و2026 قد تشي بمرحلة انتقالية جديدة، لكنها تبقى مرهونة بقدرة الأطراف الليبية على إنتاج مرجعية سياسية موحدة قادرة على استثمار هذا الموقع بدل الانكسار عليه.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

خامساً: أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف المتكاملة وهي:

1. تأطير المقومات الجيواستراتيجية لليبيا ضمن إطار مفاهيمي يربط بين الجيوبوليتيك وتوازن القوى في العلاقات الدولية.
2. رصد الاستراتيجية الروسية والأمريكية والأوروبية تجاه ليبيا خلال الفترة المحددة، والكشف عن آلياتها وأدواتها.
3. تحليل طبيعة التنافس الإقليمي بين تركيا ومصر وتأثيره على مسار الاستقرار في ليبيا.
4. تقييم أثر التفاهمات الإقليمية المستجدة بين 2024 و2026 على مستقبل التوازنات بحوض المتوسط، وصولاً إلى صياغة توصيات قد تُسهم في استعادة الدولة الليبية لفاعليتها السيادية على موقعها الجيواستراتيجي.

سادساً: منهج البحث

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه الإطار العام الذي يتيح وصف الظاهرة وفكّ مكوناتها وربط أبعادها ببعضها البعض[1]، إلى جانب أسلوب المقارنة الذي يسمح بموازنة الاستراتيجيات المتباينة للقوى الدولية والإقليمية، وكشف نقاط التقاطع والتباين بينها.

سابعاً: هيكلية الدراسة

اقتضت طبيعة الموضوع تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث رئيسية، يتقدمها تمهيد ويتلوها خاتمة. **يتناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي والمقومات الجيواستراتيجية للدولة الليبية**، عبر ثلاثة محاور: المقاربة النظرية للجيوبوليتيك وتوازن القوى، والمقومات الجغرافية والجيوسياسية لليبيا كإطلالة متوسطية، والمقومات الجيواقتصادية المتعلقة بالطاقة والثروات. أما **المبحث الثاني فيعالج ليبيا في استراتيجيات القوى الدولية الكبرى خلال 2011–2026**، في ثلاثة محاور تتناول المقاربة الروسية، والاستراتيجية

(1) في تفاصيل أسلوب تحليل المضمون وأدواته، راجع: نبيل علي صالح، تحليل المضمون في البحث العلمي (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ط.3، 2017)، ص ص. 88–92.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

الأمريكية والأوروبية، وتداعيات التنافس الدولي على السيادة الوطنية الليبية. ويخصَّص **المبحث الثالث للتنافس الإقليمي المتوسطي بين تركيا ومصر وتأثيره على توازنات القوى**، عبر محاور ثلاثة تتناول الاستراتيجية التركية ورؤية "الوطن الأزرق"، ومحددات الأمن القومي المصري، وأثر التفاهمات الإقليمية المستجدة بين 2024 و2026. ثم تأتي مناقشة النتائج للإجابة عن أسئلة الدراسة وفرضيتها، فالخاتمة بأبرز نتائج الدراسة وتوصياتها، تليها قائمة المراجع وفق أسلوب التهميش المعتمد.

ثامناً: الدراسات السابقة:

تقاطعت الدراسة الحالية مع أدبيات سابقة بحثت في ديناميات الأزمة الليبية وأبعادها الجيوسياسية وتوازنات القوى، من هذه الأعمال دراسة محمد عبد الحفيظ الشيخ الصادرة في مارس من عام 2020 بعنوان: التنافس الفرنسي الإيطالي وتداعياته على ليبيا، والتي ركزت على أبعاد الصراع الأوروبي الثنائي على الموارد والنفوذ، وكيف أسهم في إضعاف مقاربات التسوية الأممية. وتلتها دراسة توفيق بوستي المنشورة عام 2024 بعنوان: التدخل التركي في ليبيا: الدوافع والتداعيات، وتناولت بالتحليل الدوافع الجيوسياسية والاقتصادية لأنقرة، خاصة بعد ترسيم الحدود البحرية واكتشافات الغاز في المتوسط، مستعرضة تداعيات ذلك على توازن القوى الميداني. كما قدمت ماجدة محمد الفلاح دراسة منشورة في 28 فبراير لعام 2026 بعنوان: التنافس الروسي – التركي وتأثيره على الأمن القومي الليبي، قدمت فيها تحليلاً جيوسياسياً مقارناً لأدوات النفوذ العسكري والدبلوماسي لكل من موسكو وأنقرة في ليبيا وتأثيرها المباشر على الأمن الإقليمي. وبحثت دراسة أخرى للكاتب محمد عبد الحفيظ الشيخ الصادرة في يونيو من عام 2022 بعنوان: مخرجات الحوار السياسي الليبي بين الخروج من الأزمة وتحديات التعطيل، في عقبات المراحل الانتقالية ومخرجات الاتفاقيات السياسية، ومدى تأثير التدخلات الخارجية في تسيير أو عرقلة مسار الحل. وأخيراً، استقصت دراسة أبوبكر خليفة أبوجرادة المنشورة في 18 يناير لعام 2024 بعنوان: صنع القرار في السياسة الخارجية الليبية 1969 – 2023، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الليبية وميكانيزمات التغيير التي طرأت عليها بعد أحداث عام 2011 في ظل التشرذم المؤسساتي الداخلي والتدخلات الدولية.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والمقومات الجيواستراتيجية للدولة الليبية

تمهيد

يستحيل فهم موقع ليبيا في استراتيجيات القوى الكبرى دون العودة إلى المقومات التي تمنح هذا الموقع قيمته. فهذه المقومات ليست ثابتة جامدة، بل هي مزيج متحوّل من الجغرافيا والسياسة والاقتصاد، يُعيد إنتاج نفسه مع كل تحول كبير في النظام الإقليمي والدولي. ولأن الدراسة تنطلق من فرضية مفادها؛ أن الموقع الليبي لم يفقد قيمته بعد 2011، فإن هذا المبحث يسعى إلى تأطير المفاهيم الكبرى المرتبطة بالجيوبوليتيك وتوازن القوى، ثم إلى تفكيك المقومات الجغرافية والجيوسياسية والجيواقتصادية التي تجعل من ليبيا إطلالة متوسطية لا يمكن تجاوزها في أي حساب استراتيجي بحوض المتوسط. وبهذا يكون المبحث مدخلاً نظرياً ومفاهيمياً يُمهّد لقراءة الاستراتيجيات اللاحقة قراءةً مُحكّمة.

أولاً: المقاربة النظرية للجيوبوليتيك وتوازن القوى في العلاقات الدولية

يُحيل مفهوم الجيوبوليتيك في أصله إلى ذلك الفرع من فكر العلاقات الدولية الذي يربط بين الجغرافيا بوصفها فضاءً مادياً والفعل السياسي بوصفه استجابةً لمصلحة القوة. وقد أسهم رواد هذا التوجه من أمثال ماكندر وكوجلان وسبايكمان في صياغة مفاهيم ظلت حاضرة في الخطاب الاستراتيجي المعاصر، كالحزام الأرضي ومنطقة الهامش البحري[1]، إذ يفترض هذا التوجه أن الجغرافيا ليست خلفية صامتة للسياسة، بل فاعلٌ صامت يُحدّد مجالات الفعل الممكنة للدول. وفي السياق الليبي يكتسب هذا الإطار قيمة تفسيرية كبرى، لأن ليبيا تجمع في فضائها الجغرافي سمات ثلاثاً متضافرة: امتداد ساحلي متوسطي، وعمق صحراوي إفريقي، واحتياطي طاقي ضخم؛ وهي سمات تجعل منها تقاطعاً مركزياً لا يمكن لأي قوى كبرى مهتمة بحوض المتوسط أن تتجاوزه.

أما مفهوم توازن القوى فيشير إلى ذلك الوضع الذي يحول دون انفراد دولةٍ واحدة بالهيمنة على النظام الدولي أو الإقليمي، عبر تشكيل تحالفاتٍ مضادة تُعيد توزيع القوة وتمنع انزياح ميزانها لمصلحة

(1) للاستفادة في تطور المفهوم وأطروحات رواده، راجع: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط.5، 2002)، ص ص. 612-615.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

طرفٍ واحد[1]. وفي حالة ليبيا يبدو هذا المفهوم حاضراً بقوة، إذ إن أي تمدد روسي نحو الساحل الليبي يُقابله تحرك غربي مماثل، وأي تواجد تركي على السواحل الليبية يُقابله حضور مصري في الشرق، وكأن ليبيا قد تحولت إلى مرآةٍ تعكس خلفيات أي تحرك في النظام الإقليمي على النظام الدولي والعكس. وتكتسب هذه المقاربة أهميتها من كونها تُحوّل الموقع الجغرافي إلى وحدة تحليل قادرة على تفسير تحالفات اليوم بقدر ما تُفسّر صراعات الأمس.

وإذا انتقلنا من الجيوبوليتيك الكلاسيكي إلى الجيوبوليتيك النقدي، فإننا سنلاحظ أن الموقع لا يكتسب قيمته بذاته، بل يُنتج اجتماعياً وسياسياً عبر خطابات القوى الكبرى التي تضفي عليه معناه[2]. فقولنا ليبيا بعد 2011 لم تكن نتيجة ظهور موارد جديدة، بل جاءت نتيجة خطاب غربي وروسي يُعيد تعريفها بوصفها "ساحة مفتوحة" و"بوابة إفريقية" و"ممراً للطاقة"، وهي تسميات تكشف أن الموقع الجيواستراتيجي يُصنع بقدر ما يُكتشف. ومن ثَمّ فإن التحليل النظري لهذا المبحث يُلزمنا بالتعامل مع ليبيا لا بوصفها مساحةً مادية فحسب، بل بوصفها حقل صراع رمزي ومادي تتجدد فيه القيم مع كل دورة من دورات التنافس الدولي. والملاحظ في هذا السياق أن الجيوبوليتيك الذي عاد إلى الواجهة في العقدين الأخيرين ليس الامتداد الطبيعي لجيوبوليتيك القرن التاسع عشر، بل نسخةٌ معدّلة منه، تُولي اهتماماً أكبر لخطوط الطاقة تحت البحر وللأرشبيلات الرقمية وللاقتصاد المعرفي. فالتنافس على ليبيا ليس تنافساً على موانئ بحرية فحسب، بل هو تنافسٌ على حقول الغاز المكتشفة في شرق المتوسط، وعلى خطوط الكوابل البحرية التي تنقل البيانات بين أوروبا وآسيا، وعلى شبكات الطاقة المتجددة التي قد تجعل من الصحراء الليبية مورداً للطاقة النظيفة لأوروبا في المستقبل[3]. وهذا التحوّل يفرض على

(1) لمزيد من التفصيل حول مفهوم توازن القوى وتطوره التاريخي، انظر: جمال سلامة علي، النظام الإقليمي العربي والنظام العالمي (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط.2، 2014)، ص ص. 55–60.

(2) توسعاً في الجيوبوليتيك النقدي ومدارسه الحديثة، راجع: سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، الجيوبوليتيك النقدي: مقاربة في الجغرافيا السياسية (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2019)، ص. 73.

(3) حول عودة الجيوبوليتيك بأشكاله المعاصرة، انظر: محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية: مدخل النظم (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط.6، 2018)، ص ص. 124–130.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

الباحث في الشأن الجيواستراتيجي الليبي أن يتعامل مع مفاهيم مركّبة من قبيل "جيوبوليتيك الطاقة" و"جيوبوليتيك البيانات" و"جيوبوليتيك المياه"، لا أن يكتفي بالمقاربات الكلاسيكية التي كانت تكتفي بقراءة الجغرافيا السياسية من زاوية القوة العسكرية والموقع البري. وفي ضوء هذا التحول، يصبح السؤال المركزي؛ هل يمتلك الوعي السياسي الليبي اليوم أدواتٍ تحليلية تُمكّنه من قراءة موقعه على هذه الطريقة المركّبة؟ أم ما زال أسير خطابٍ قوميٍّ رومانسي يتعامل مع الجغرافيا بوصفها معطىً ثابتاً، دون أن يستثمر دلالاتها المتغيرة؟ هذا سؤالٌ يكشف عن الفجوة بين الموقع الجيواستراتيجي لليبيا بوصفه قيمةً عالمية، والوعي الليبي بهذا الموقع بوصفه قيمةً وطنية يجب استثمارها.

ثانياً: المقومات الجغرافية والجيوسياسية لليبيا كإطلالة متوسطية

تتميز ليبيا بموقع جغرافي يصعب أن تجد له نظيراً في شمال إفريقيا، فهي تحتل شريطاً ساحلياً ممتداً على البحر المتوسط يزيد على 1770 كيلومتراً، يجعل منها نقطة اتصال مباشرة بين الضفة الجنوبية للمتوسط والضفة الشمالية الإفريقية، كما يجعلها قريبة جغرافياً من الأراضي الأوروبية أكثر من قربها من بعض عواصم الجوار العربي. وتمتد ليبيا جنوباً في عمق صحراوي يصل حدود الساحل الإفريقي، فيجمع فضاؤها بين ساحلٍ مفتوحٍ على المتوسط وصحراءٍ مفتوحةٍ على إفريقيا، وهو ما يمنحها موقعاً مزدوجاً نادراً في الجغرافيا السياسية للمنطقة[1]، وتعني هذه الإطلالة المزدوجة أن ليبيا يمكن أن تكون جسراً أو حاجزاً؛ جسراً يربط المتوسط بإفريقيا في حال الاستقرار، وحاجزاً يُعطّل حركة التجارة والملاحة والطاقة في حال الاضطراب.

وعلى المستوى الجيوسياسي، تجاور ليبيا ست دول إفريقية هي: مصر والسودان وتشاد والنيجر والجزائر وتونس، وهو ما يجعل حدودها الإجمالية تتجاوز الستة آلاف كيلومتر، نصفها تقريباً حدودٌ صحراوية مفتوحة يصعب ضبطها. وهذا المعطى الجيوسياسي يُحمّل دلالات استراتيجية كبرى، فمن جهة يجعل من ليبيا بوابةً طبيعية لمسارات الهجرة غير الشرعية القادمة من إفريقيا جنوب الصحراء نحو

(1) للاطلاع على تفاصيل المعطيات الجغرافية الليبية، انظر: صالح محمد صالح، الجغرافيا السياسية لشمال إفريقيا (بنغازي: دار الكتب الوطنية، ط.2، 2016)، ص ص. 110–115.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

أوروبا، ومن جهة أخرى يُحوّلها إلى معبرٍ للأسلحة والجماعات الجهادية التي قد تتحرك بين الساحل والصحراء. ولهذا فإن أوروبا لا تتعامل مع الحدود الليبية الجنوبية بوصفها شأناً داخلياً ليبياً، بل بوصفها خطاً أمنياً متقدماً لحماية الفضاء الأوروبي. ويتضح هنا كيف يتحول الموقع الجغرافي إلى متغير جيوسياسي يُحدّد أولويات السياسات الخارجية للقوى الكبرى تجاه ليبيا.

ولا يمكن إغفال البعد القومي العربي في الموقع الليبي، إذ تجمع ليبيا بين المشرق والمغرب العربيين، وتشكل حلقة الوصل الجغرافية بين مصر والمغرب العربي، وهو ما يجعلها عقدة لوجستية في أي تصور لربط عواصم العالم العربي براً، كما يجعل من استقرارها شرطاً لاستقرار المحيط العربي ككل. وعلى الرغم من تراجع الاهتمام الجماعي العربي بالملف الليبي مقارنة بالتدخلات الخارجية، فإن هذا البعد القومي يبقى رصيداً سياسياً يمكن للدولة الليبية استثماره، شريطة أن تستعيد مؤسساتها الفاعلية وتعيد تعريف موقعها بوصفه رابطاً عربياً لا مجرد ساحة لتصفية حسابات القوى الكبرى.

ثالثاً: المقومات الجيواقتصادية (الطاقة والثروات) وأثرها الجيوسياسي

تُمثل الطاقة العصب الجيواقتصادي للموقع الليبي، إذ تمتلك ليبيا احتياطيات نفطية مؤكدة تُقدّر بنحو 48.4 مليار برميل، مما يضعها في المرتبة العاشرة عالمياً والأولى إفريقياً، كما تملك احتياطيات غازية واعدة وثروات معدنية لم تستكشف بعد في عمقها الصحراوي[1]. وهذه الأرقام ليست مجرد بيانات إحصائية، بل هي عناصر فاعلة في تحديد قيمة ليبيا في سوق الطاقة العالمية، خاصة أنها تتمتع بنفطٍ خفيفٍ منخفض الكبريت يلقى إقبالاً كبيراً في مصافي أوروبا، ومن ثَمّ فإن أي اضطراب في الإنتاج الليبي يُترجم مباشرة إلى تذبذب في الأسعار العالمية، وهو ما يجعل من استقرار ليبيا هاجساً اقتصادياً للدول المستوردة للطاقة، وعلى رأسها دول الاتحاد الأوروبي التي تبحث عن بدائل للغاز الروسي بعد عام 2022.

(1) وفقاً لتقارير مؤسسة النفط الليبية لعام 2025، راجع: مؤسسة النفط الليبية، التقرير السنوي للقطاع النفطي (طرابلس: إدارة الإعلام، 2025)، ص. 9.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

ولا تقتصر المقومات الجيواقتصادية على الطاقة التقليدية، إذ تُعَدّ ليبيا واحدة من الدول العربية التي تملك مؤشرات إيجابية في قطاع الطاقة المتجددة، خاصة الشمسية، نظراً لما تحظى به من ساعات إشعاع شمسي مرتفعة طوال العام. كما أن موقعها على البحر المتوسط يتيح لها فرصاً في مجال تحلية المياه والصناعات البحرية والخدمات اللوجستية، إذا توفرت الإرادة السياسية والاستثمار اللازم. غير أن تحويل هذه المقومات إلى قوة فعلية يبقى مرهوناً بشرط الاستقرار السياسي والمؤسسي، وهو ما يفسر عجز ليبيا المتكرر عن استثمار موقعها الجيواقتصادي رغم وفرة مواردها.

ومن الزاوية الجيوسياسية، تتحول هذه المقومات الجيواقتصادية إلى أوراق ضغط متبادلة؛ فالقوى الكبرى تتنافس على عقود التنقيب والاستخراج، وعلى إدارة الموانئ والمصافي، وعلى خطوط التصدير. وقد لاحظنا في السنوات الأخيرة تنامي الاهتمام التركي بالتنقيب في المياه الإقليمية الليبية، والمحاولات الروسية لتثبيت حضور في الموانئ الشرقية، والمباحثات الأوروبية لضمان استمرار تدفق النفط الليبي بأسعار مستقرة. وهكذا تتحول الطاقة من ثروةٍ وطنية إلى ميدانٍ للتنافس، ومن رصيدٍ سيادي إلى ورقةٍ تُساوم عليها الأطراف الداخلية والخارجية، في مشهدٍ يكشف عن واحدة من أبرز مفارقات الموقع الجيواستراتيجي الليبي؛ وفرةٌ في الموارد ونقصٌ في السيادة.

المبحث الثاني: ليبيا في استراتيجيات القوى الدولية الكبرى (2011 – 2026)

تمهيد

إذا كان المبحث الأول قد تعامل مع المقومات الجيواستراتيجية لليبيا بوصفها معطى ثابتاً، فإن هذا المبحث ينتقل إلى الجانب الديناميكي، أي إلى الطريقة التي تتعامل بها القوى الدولية الكبرى مع هذه المقومات وتُوظفها في استراتيجياتها. وقد اختارت الدراسة التركيز على ثلاث قوى دولية فاعلة في الملف الليبي هي: روسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، لأنها الأكثر حضوراً في تشكيل القرار الدولي المتعلق بليبيا، سواء عبر مجلس الأمن، أو عبر المبادرات السياسية والاقتصادية. وسيتم تخصيص محور لكل قوة، يليه محور رابع يتناول تداعيات هذا التنافس على السيادة الوطنية الليبية، بما يُمكّن من رصد أثر الفاعل الخارجي على مسار الدولة الداخلي.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

أولاً: المقاربة الروسية والبحث عن موطئ قدم دافئ في جنوب المتوسط

تُمثل ليبيا في الخيال الاستراتيجي الروسي حلقةً ضمن مسعى تاريخي قديم للوصول إلى ما تسميه موسكو بـ"المياه الدافئة"، أي المنافذ البحرية التي لا تتجمد شتاءً وتُتيح لأسطولها التمدد نحو المحيطات. ولئن كانت سوريا قد قدّمت لروسيا قاعدة طرطوس على المتوسط الشرقي، فإن ليبيا تطرح نفسها بوصفها امتداداً طبيعياً لهذا الحضور على المتوسط الجنوبي، خاصة في ظل امتداد سواحلها ووجود موانئ شرقية قد تصلح للاستخدام اللوجستي والعسكري[1]. وقد تجسّد هذا المسعى في الدعم العسكري الذي قدّمته موسكو للقوات الشرقية في ليبيا عبر شركة فاغنر العسكرية الخاصة، التي تحولت بعد 2023 إلى ما عُرف بـ"فيلق إفريقيا" تحت مظلة وزارة الدفاع الروسية، في محاولةٍ لتقنين الحضور العسكري الروسي وضبط خطوطه القيادية.

وتمتلك روسيا في ليبيا أكثر من مجرد هدف عسكري؛ فهي تبحث عن موقعٍ تفاوضي في أي تسوية سياسية مستقبلية، وتسعى لاستثمار عدم رضا الأطراف الليبية بالهيمنة الغربية لبناء تحالفاتٍ تُذكّر بحقبة الحرب الباردة. وقد لاحظ المتابعون للملف الليبي أن الدبلوماسية الروسية تعتمد على مبدأ "الحضور الطويل"، أي بناء علاقاتٍ مع كل الأطراف الليبية دون الانحياز الكامل لطرف بعينه، بما يُتيح لها لعب دور الوسيط أو المُعرقل بحسب تطور المشهد. كما تستثمر روسيا في الأدوات الاقتصادية، عبر عقود النفط والتعدين والمشاريع اللوجستية، وفي الأدوات الإعلامية عبر منصاتٍ إخبارية ناطقة بالعربية، تُقدّم سرديتها الخاصة عن الأزمة الليبية. وهكذا تتشكل المقاربة الروسية بوصفها حزمةً متكاملة من الأدوات العسكرية والاقتصادية والإعلامية والدبلوماسية، تخدم هدفها الاستراتيجي الأكبر في إعادة الاعتبار لروسيا بوصفها قوةً عالمية لها حضورها في كل ملفات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

(1) للاستفادة المقاربة الروسية تجاه المتوسط، انظر: فلاديمير سيفاستيانوف، روسيا والربيع العربي: السياسة الخارجية في مرحلة الانتقال، ترجمة: خيري منصور (دمشق: دار الحوار، ط.1، 2018)، ص ص. 145-150.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

غير أن المقاربة الروسية لا تخلو من تحدياتٍ هيكلية؛ فالحرب في أوكرانيا استنزفت جزءاً من قدرة موسكو على التمدد، وأدّت إلى إعادة هيكلة وجودها العسكري في إفريقيا، بما في ذلك ليبيا[1]. كما أن غياب المرجعية السياسية الليبية الموحدة يُضعف قدرة روسيا على تثبيت اتفاقيات طويلة المدى، ويُجبرها على التعامل مع واقعٍ هش. ورغم ذلك تبقى روسيا حاضرةً في حسابات ليبيا، ولا يمكن الحديث عن أي تسوية سياسية دون أخذ موقفها بعين الاعتبار، وهو ما يكشف أن الحضور الروسي في ليبيا انتقل من مرحلة الاختبار إلى مرحلة التثبيت، وإن بقي حضوراً هشاً يرتهن بمتغيراتٍ داخلية وخارجية متسارعة.

والمفارقة اللافتة في الحضور الروسي بليبيا أنه حضورٌ "غير مُعلن" فموسكو لا تعترف رسمياً بوجود قواتٍ لها على الأراضي الليبية، وتُحوّل الخطاب إلى أن ما يحدث هو تعاونٌ مع أطرافٍ سيادية. هذا التمويه المتعمد يتيح لروسيا هامشاً واسعاً للمناورة، ويصعّب على واشنطن وبروكسل اتخاذ إجراءاتٍ رادعة ضدّها، إذ كيف يمكن معاقبة طرفٍ لا يعترف بوجوده أصلاً؟ ومن ثَمّ تتحول ليبيا إلى مساحةٍ رمادية يستفيد منها الطرف الروسي من دون أن يدفع الثمن السياسي الكامل لتدخّله. وقد رصدت تقاريرُ متعددة، أبرزها تقارير الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط[2]، تحرّكات لمجموعة فاغنر بين ليبيا ومالي والسودان وإفريقيا الوسطى، في مشهدٍ يكشف عن شبكةٍ متشابكة من النفوذ شبه العسكري الروسي، تستفيد من الفراغ الأمني الذي تركته الدولة الليبية بعد 2011. ولا يمكن قراءة هذا التحرك بمعزل عن المساعي الروسية لبناء "حزامٍ جنوبي" للضغط على حلف الناتو، عبر التموقع في المناطق الحدودية مع أوروبا. وليس خافياً أن هذا التمدّد، وإن بدا محدوداً من حيث الحجم، يحمل دلالاتٍ استراتيجية أكبر من حجمه الفعلي، لأنه يُعيد رسم خريطة النفوذ في الفترة الانتقالية بين النظام العالمي القديم والنظام الذي لم يتشكل بعد.

(1) حول إعادة هيكلة مجموعة فاغنر وتحولها إلى فيلق إفريقيا، انظر: محمد جابر عبد الله، التحولات في النفوذ الروسي بإفريقيا بعد 2022، السياسة الدولية، م. 59، ع. 3 (أكتوبر 2024)، ص ص. 65-82.

(2) بشأن وجود فاغنر في مناطق البحر المتوسط، انظر: الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، مذكرة داخلية حول مجموعة فاغنر في مناطق البحر المتوسط (نيقوسيا، أكتوبر 2024)، ص. 7.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

ثانياً: الاستراتيجية الأمريكية والأوروبية بين أمن الطاقة ومكافحة الهجرة

تتعامل الولايات المتحدة مع ليبيا بمنطقٍ يختلف عن منطق روسيا؛ فهي لا تبحث عن قاعدة عسكرية مباشرة، بقدر ما تسعى إلى منع تحوّل ليبيا إلى ساحة نفوذ روسي أو تركي، يُهدد المصالح الغربية في المتوسط. وقد تقلبت السياسة الأمريكية تجاه ليبيا بين الإهمال والتدخل المحدود؛ فمن تدخل الناتو عام 2011 الذي أنهى النظام السابق، إلى الانسحاب شبه التام في السنوات التالية، ثم العودة المتأنية منذ 2022 تحت ضغط التنافس مع روسيا وحلفائها[1]. وتتبدّى الاستراتيجية الأمريكية الحالية في السعي لإبقاء ليبيا ضمن الفضاء الغربي، عبر دعم العملية السياسية بقيادة الأمم المتحدة، وتعزيز قدرات المؤسسة العسكرية الموحدة، ومنع تحول النفط الليبي إلى أداةٍ بيد القوى المنافسة. وتبدو واشنطن أكثر اهتماماً بالبعد الأمني، ومكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي، وبأبعاد الهجرة بصفتها ورقة ضغط على أوروبا، منها بالأبعاد الاقتصادية المباشرة.

أما الاتحاد الأوروبي، فيتعامل مع ليبيا من زاوية أمنية صرفة، فالساحل الليبي هو المنبع الرئيسي لقوارب المهاجرين نحو إيطاليا ومالطا واليونان، وأي اضطراب في ليبيا يعني تدفقاً مباشراً نحو الضفة الأوروبية. ولهذا رصدت المفوضية الأوروبية ميزانياتٍ متتالية لدعم خفر السواحل الليبي ومراكز الاستقبال، وأطلقت عملية "إيريني" البحرية عام 2020 لمراقبة حظر الأسلحة المفروض على ليبيا، وقد مُدّد عملها حتى نهاية مارس 2027 بميزانية تتجاوز 16 مليون يورو[2]. ويتضح هنا أن المقاربة الأوروبية هي مقاربةُ إدارةٍ للأزمة لا حلٌّ لها، إذ تسعى أوروبا إلى احتواء تداعيات الأزمة على أمنها الداخلي دون الانخراط في معالجة جذورها السياسية والاقتصادية. وقد تعرّضت هذه السياسة لانتقاداتٍ واسعة من منظمات حقوقية دولية، اعتبرتها سبباً مباشراً لتفاقم معاناة المهاجرين وتُحوّل خفر السواحل الليبي إلى أداةٍ لتنفيذ سياسات أوروبية على حساب حقوق الإنسان.

---

(1) حول مسار السياسة الأمريكية تجاه ليبيا بعد 2011، راجع: عمرو مصطفى حسن، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه شمال إفريقيا (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2021)، ص ص. 77–82.

(2) بشأن تطورات عملية إيريني وميزانيتها المحدّثة، انظر: الاتحاد الأوروبي، البيان الصحفي حول تمديد عملية إيريني، بروكسل، مارس 2025، ص. 2.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

وفي جانب أمن الطاقة، تتعامل الدول الأوروبية مع ليبيا بوصفها مصدراً بديلاً مهمّاً للطاقة بعد تراجع الإمدادات الروسية. وتسعى إيطاليا تحديداً إلى تعزيز علاقاتها مع طرابلس في قطاعي النفط والغاز، عبر شركة إيني التي وقّعت اتفاقياتٍ لاستكشاف وتطوير حقولٍ بحرية ليبية. كما تبدي فرنسا اهتماماً أمنياً واقتصادياً، رغم الانتقادات التي وُجّهت لسياستها تجاه ليبيا في سنوات سابقة. وتبقى المقاربة الأوروبية تجاه ليبيا مُوزّعةً بين رغبةٍ في الاستقرار لضمان تدفق الطاقة ومنع الهجرة، وعجزٍ عن بلورة سياسةٍ موحّدة بسبب تباين مصالح الدول الأعضاء، خاصة بين الجنوب المتوسطي (إيطاليا، مالطا، اليونان) والشمال الصناعي. وهذا التباين الداخلي يُضعف القدرة الأوروبية على لعب دورٍ فاعل وموحّد في الملف الليبي، ويُتيح للقوى الأخرى أن تملأ الفراغ.

والمتأمل في المقاربتين الأمريكية والأوروبية يلحظ مفارقةً جوهرية؛ فالقوتان تشتركان في الرفض الروسي لحضور المتنافسين، لكنهما تختلفان في تقييم الخطورة. ترى واشنطن أن الخطر الروسي في ليبيا محدودٌ ولا يرقى إلى مستوى التهديد الاستراتيجي، خاصة في ظل الاستنزاف الأوكراني، فيما ترى بعض العواصم الأوروبية، وعلى رأسها باريس وروما، أن هذا الحضور يستدعي ردّ فعلٍ عاجل، لأنه يلامس حدودها الجنوبية مباشرة. وقد انعكس هذا التباين في غياب موقفٍ غربي موحّد تجاه ليبيا، وفي الاكتفاء ببعثةٍ أممية تسيّرها من الخارج، دون انخراطٍ مباشر في إعادة بناء الدولة الليبية. وهكذا تجد واشنطن نفسها في موقع المتفرج الذي يتدخل فقط حين يلمس خطراً مباشراً على مصالحها، وتجد أوروبا نفسها عاجزةً عن صياغة سياسةٍ متكاملة، فيما تستفيد روسيا وتركيا من هذا الفراغ لتعزيز نفوذهما. ولا يعني هذا أن الغرب عاجزٌ تماماً عن الفعل، فهو يمتلك أدواتٍ ضغطٍ اقتصادية ومالية هائلة، لكنه يفتقر إلى الإرادة السياسية لاستخدامها بشكلٍ متكامل، وهو ما يُفسّر استمرار الجمود في الملف الليبي رغم مرور أكثر من عقدٍ على اندلاع الأزمة.

ثالثاً: تداعيات التنافس الدولي على السيادة الوطنية الليبية

يلقي التنافس الدولي على ليبيا ظلالاً ثقيلة على السيادة الوطنية، إذ تتحول الدولة في ظل هذا التنافس إلى مساحةٍ لتصفية حساباتٍ خارجية، وتُصبح قراراتها السيادية رهينةً لرضا الفاعلين الدوليين، وقد تجلّى ذلك في تعطّل المسار السياسي الليبي منذ 2014، حيث أصبح كل اتفاقٍ سياسيٍّ بين

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

الأطراف الليبية يحتاج إلى ضماناتٍ خارجية، وكل انتخاباتٍ رئاسية أو برلمانية ترهَن بموازين القوى الإقليمية والدولية[1]. وتُترجم هذه الوضعية مفهوم "السيادة المشروخة" الذي يُعبّر عن دولةٍ تمتلك شكل السيادة القانونية لكنها تفقد جوهرها العملي، إذ إن القرار الاستراتيجي فيها لا يُتخذ داخل مؤسساتها بل في عواصم أجنبية.

وتظهر التداعيات على السيادة في عدة مجالات؛ ففي المجال العسكري، تكثر ظاهرة المرتزقة والقوات الأجنبية غير الرسمية التي تتحرك على الأرض الليبية دون تفويضٍ من مؤسسات الدولة، مما يُشكّل انتهاكاً صريحاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي المجال الاقتصادي، تتعرض مؤسسات السيادة النفطية لضغوطٍ متكررة، سواء بإغلاق الحقول أو بتوقيع عقودٍ قد لا تخدم المصلحة الوطنية طويلة المدى. وفي المجال السياسي، تتكاثر البعثات الدولية والمبعوثون الأمميون الذين يُحدّدون مسار العملية السياسية، فيُصبح الدور الليبي شكلياً في صياغة مستقبل البلاد. وفي المجال القانوني، تُبرم اتفاقياتٌ اقتصادية وأمنية مع دولٍ أجنبية دون مرورها بالمؤسسات التشريعية الليبية، مما يُثير إشكالاتٍ دستورية وسيادية لا يمكن تجاوزها.

ولا يعني هذا أن السيادة الليبية قد تلاشت كلياً، بل تظل قائمةً كإمكانية يمكن استعادتها متى توفرت الإرادة السياسية الداخلية. ولكن استعادة هذه السيادة تقتضي أولاً توحيد المرجعية السياسية والمؤسسية، وثانياً صياغة سياسة خارجية ليبية واضحة المعالم تُوازن بين القوى المتنافسة دون الانخراط في محاورها، وثالثاً بناء مؤسسة عسكرية موحّدة قادرة على بسط نفوذ الدولة على كامل التراب الوطني. وهي شروطٌ مترابطة، إذ لا يمكن الحديث عن سيادةٍ اقتصادية دون سيادةٍ سياسية، ولا عن سيادةٍ سياسية دون سيادةٍ أمنية. وفي غياب هذه الشروط، يبقى التنافس الدولي عاملاً مُكرّساً لتبعية القرار الوطني لا محفّزاً لاستعادة السيادة، وهو ما يجب أن تستحضره أي تسويةٍ سياسية مستقبلية.

(1) لتتبع تعثّر المسار السياسي الليبي ومحطاته، انظر: المبادرة الليبية، تقرير حول المسار السياسي (طرابلس: المبادرة الليبية للبحوث والدراسات، يونيو 2024)، ص ص. 12–18.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

المبحث الثالث: التنافس الإقليمي المتوسطي (تركيا ومصر) وتوازنات القوى

تمهيد

إلى جانب التنافس الدولي، يشهد حوض المتوسط تنافساً إقليمياً محتدماً بين قوى لها مصالح مباشرة في ليبيا، وعلى رأسها تركيا ومصر، وإذا كانت تركيا تمثل قوةً صاعدة في شرق المتوسط تسعى لتثبيت حضورها البحري والاقتصادي، فإن مصر تمثل القوة الإقليمية الكبرى في الشرق الأوسط التي ترى في ليبيا عمقاً أمنياً مباشراً يلامس حدودها الغربية، ويتقاطع التنافس بين البلدين حول ليبيا مع تنافسٍ أوسع في شرق المتوسط يشمل قبرص واليونان وإسرائيل، مما يُحوّل الملف الليبي إلى جزءٍ من معادلةٍ إقليمية معقدة. ويتناول هذا المبحث المقاربة التركية في ليبيا من خلال رؤية "الوطن الأزرق" والاتفاقيات البحرية، ثم المقاربة المصرية ومحددات الأمن القومي المصري، وأخيراً أثر التفاهمات الإقليمية المستجدة بين 2024 و2026 على مسار الاستقرار في ليبيا.

أولاً: الاستراتيجية التركية في المتوسط ورؤية "الوطن الأزرق" والاتفاقيات البحرية

تنطلق الاستراتيجية التركية في المتوسط من مفهومٍ أُطلق عام 2006 على يد قائد البحرية التركية حينها، ويزعم أن تركيا تملك حقاً تاريخياً وجغرافياً في مساحاتٍ بحريةٍ تمتد من البحر الأسود إلى المتوسط شرقاً ووسطاً، وقد تحوّل هذا المفهوم إلى مرجعٍ للسياسة الخارجية التركية، خاصة بعد اكتشافات الغاز في شرق المتوسط، التي جعلت من الملف البحري ملفاً وجودياً لأنقرة[1]. وفي هذا الإطار، وقّعت تركيا مع حكومة الوفاق الوطني الليبية في نوفمبر 2019 اتفاقيتين متوازيتين: الأولى لترسيم الحدود البحرية بين البلدين، والثانية للأمن والتعاون العسكري. وقد أحدثتا ضجةً دولية، لأن الأولى تعيد رسم خريطة الحقوق الاقتصادية في شرق المتوسط بطريقةٍ تُقاطع مصالح اليونان وقبرص وإسرائيل، والثانية مكّنت تركيا من إرسال قواتٍ عسكرية لدعم حكومة الوفاق في صدّ هجوم عسكري عام 2019 على طرابلس.

(1) حول رؤية "الوطن الأزرق" وأبعادها، انظر: أحمد عبد الله زايد، تركيا في شرق المتوسط: الرؤى والمصالح (القاهرة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020)، ص ص. 88-95.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

وفي الفترة الأخيرة، عادت اتفاقية ترسيم الحدود البحرية إلى الواجهة، إذ يتجه مجلس النواب الليبي نحو المصادقة عليها بعد سنواتٍ من التعليق[1]. كما وقّعت تركيا وليبيا في 2024 مذكّرة تفاهمٍ للتعاون في استكشاف النفط والغاز في المياه الإقليمية الليبية، وهي خطوةٌ وصفها الجوار الإقليمي، وعلى رأسه اليونان ومصر، بأنها تُثير توتراتٍ جديدة في شرق المتوسط. ويُعدّ التوقيت الليبي–التركي بالغ الدلالة، إذ يأتي في سياق تنامي التنافس على الغاز المتوسطي بعد اكتشافاتٍ متلاحقة، وفي سياق محاولة تركيا استثمار علاقتها مع الغرب الليبي لتعزيز حضورها في المياه التي تعتبرها امتداداً لرؤيتها البحرية. ولا يمكن فصل هذا التطور عن التنافس التركي–اليوناني في شرق المتوسط، ولا عن مساعي تركيا للعب دورٍ مركزي في ملفات الطاقة الإقليمية.

وتوظّف تركيا في ليبيا أكثر من ورقةٍ دبلوماسية؛ فهي تعتمد على الدعم العسكري المباشر وغير المباشر، وعلى الحضور الاستخباراتي، وعلى العقود الاقتصادية والإنشائية، وعلى الروابط التاريخية والدينية مع بعض المكونات الليبية. كما تستثمر في الخطاب العثماني الجديد الذي يُقدّم تركيا بوصفها حاميةً للسنة في مواجهة ما تسميه "المدّ الإمبريالي الروسي–الإماراتي" في ليبيا. غير أن هذه المقاربة تواجه حدوداً مهمة؛ فالحضور التركي يثير حساسيةً لدى القوى الإقليمية الأخرى، ويُؤجّج التوتر مع اليونان ومصر، ويُعرّض ليبيا لمزيدٍ من الاستقطاب الخارجي. كما أن أي تراجعٍ في العلاقات بين أنقرة وطرابلس الغرب قد يُعرّض الاتفاقيات الموقعة لمسارٍ معاكس، خاصة إذا تغيّرت موازين القوى الداخلية الليبية. ومن ثَمّ يبقى الحضور التركي في ليبيا رهيناً بمتغيراتٍ محلية وإقليمية متسارعة، ولا يُمكن الحصول على أي مكسبٍ منها دون استثمارٍ سياسي ودبلوماسي متواصل.

ثانياً: محددات الأمن القومي المصري تجاه الملف الليبي وتوازن القوى الإقليمي

تتعامل مصر مع ليبيا من زاوية أمنٍ قوميٍّ مباشر، إذ تتقاسم معها حدوداً برية تمتد نحو 1115 كيلومتراً، وتُعدّ هذه الحدود من أكثر المناطق حساسيةً في الأمن القومي المصري، وقد تبدّلت رؤية

(1) بشأن تحركات البرلمان الليبي بشأن الاتفاقية، انظر: "البرلمان الليبي يتجه للمصادقة على اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع تركيا"، الجزيرة نت، 4 يوليو 2025.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

القاهرة تجاه ليبيا بعد 2011، فمن دعمٍ للحكومات الانتقالية في السنوات الأولى، إلى انحيازٍ أكثر وضوحاً للوجود العسكري بالمنطقة الشرقية في ليبيا منذ 2014، ثم إلى تبنّي خطابٍ أكثر براغماتية منذ 2021 يدعو إلى حلٍّ سياسي شامل يحفظ استقرار الجار الغربي[1]. ويتحدد الأمن القومي المصري تجاه ليبيا بمحدداتٍ أبرزها: منع قيام كيانٍ معادٍ على الحدود الغربية، ومنع تواجد قواتٍ أجنبية وقاعدية قرب الحدود المصرية، وحماية الأمن المائي المصري في ظل التحركات الإثيوبية حول سد النهضة، وتأمين الموارد النفطية الليبية بوصفها مصدراً محتملاً لتغطية احتياجات السوق المصرية.

وقد تجسّدت المقاربة المصرية في عدة محطاتٍ؛ منها التهديد العسكري المباشر عام 2020 حين تقدمت القوات الليبية نحو سرت، وأعلن الرئيس المصري آنذاك أن التقدم نحو سرت وجالو "خطٌّ أحمر"، ومنها إعلان القاهرة مبادرةً سياسية في يناير 2021 لمعالجة الأزمة الليبية، شملت تشكيل مجلسٍ رئاسي وتنفيذ انتخابات. كما عقدت مصر مؤتمراتٍ دورية لقادة الدول المجاورة لليبيا، في محاولةٍ لإيجاد مرجعيةٍ إقليمية للملف الليبي تنافس المرجعيات الدولية. وتبدي القاهرة قلقاً واضحاً من اتفاقيات تركيا مع الغرب الليبي، ومن الحضور العسكري التركي في قاعدة الوطية غرب ليبيا، ومن الاتفاقيات البحرية التي قد تؤثر على حقوق مصر في شرق المتوسط.

وعلى الرغم من هذا الاهتمام المصري الكبير، فإن قدرة القاهرة على التأثير في المسار الليبي تظل محدودةً بحدودٍ بنيوية؛ فمصر لا تمتلك نفس الأدوات التركية من قواعد عسكرية مباشرة واتفاقياتٍ بحرية، وتميل إلى العمل عبر حلفاء محليين بدل التواجد المباشر. كما أن القاهرة تنسق مع دول الخليج، وعلى رأسها الإمارات والسعودية، في الملف الليبي، وهو ما يُعقّد المشهد ويُحوّله إلى لعبةٍ تحالفية إقليمية. ومن ثَمّ تتعامل مصر مع ليبيا بمنطقٍ دفاعيٍّ يهدف إلى منع الأخطار لا إلى استثمار الفرص، وهو ما يُفسّر حرصها على دعم أي تسويةٍ سياسية تضمن عدم انفراد طرفٍ بعينه بالسلطة، وعلى رأسه الأطراف المدعومة تركياً. ولا يمكن للقاهرة أن تتجاهل أن الاستقرار في ليبيا شرطٌ لاستقرارها الداخلي، وأن أي

(1) حول تطور الموقف المصري تجاه ليبيا، راجع: طاهر مزياني، مصر والملف الليبي: المسارات والرهانات (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2023)، ص ص. 33-40.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

انهيارٍ كامل في ليبيا سينعكس مباشرةً على الأمن المصري، خاصة في ظل التحديات الإقليمية المتشابكة التي تواجهها مصر في عدة جبهات في الوقت ذاته.

ثالثاً: أثر التفاهمات الإقليمية المستجدة (2024–2026) على مسار الاستقرار في ليبيا

شهدت الفترة بين 2024 و2026 تحولاتٍ إقليمية لافتة، انعكست مباشرةً على الملف الليبي، فقد بدا أن منطقة شرق المتوسط تشهد رياح تفاهمٍ محتملة بين بعض القوى الإقليمية، على خلفية تراجع حدّة التوتر التركي–اليوناني، والمباحثات المصرية–التركية على مستوى رفيع، إضافةً إلى مساعٍ عربية لدعم المسار السياسي الليبي. وفي الوقت ذاته، شهدت الساحة الإقليمية تحولاتٍ مرتبطة بانسحاب قوات فاغنر من بعض المناطق الإفريقية وإعادة هيكلة الحضور الروسي في القارة، مما قد يُعيد رسم خريطة النفوذ في ليبيا[1]. كما أن الاتحاد الأوروبي أطلق في نوفمبر 2025 ما عُرف بـ"عهد المتوسط"، في محاولةٍ لإعادة تعزيز الشراكة مع دول الجوار الجنوبي، بما فيها ليبيا، وهو ما قد يفتح صفحةً جديدة في العلاقات الأوروبية–الليبية.

وعلى المستوى الليبي الداخلي، تشير المتغيرات الأخيرة إلى احتمال تشكيل حكومةٍ جديدة تمهّد لانتخاباتٍ رئاسية وبرلمانية، وسط توافقٍ إقليمي ودولي على ضرورة الخروج من المأزق السياسي. كما تلوح في الأفق مباحثاتٌ لترسيم الحدود البحرية بين ليبيا ومصر، بما قد يُسهم في تقليل التوترات الإقليمية في شرق المتوسط. غير أن هذه التفاهمات المستجدة تواجه تحدياتٍ جوهرية؛ فهي تبقى هشّة ما لم تترجم إلى آلياتٍ مؤسسية ملزمة، وما لم تستند إلى مرجعيةٍ سياسية ليبية موحّدة قادرة على تنفيذها. كما أن تباين المصالح بين القوى الفاعلة، خاصة بين تركيا ومصر واليونان، قد يُجمد أي تفاهمٍ في لحظة توترٍ واحدة. ومن ثَمّ يبقى أثر هذه التفاهمات على الاستقرار في ليبيا مرهوناً بقدرتها على التحول من اتفاقياتٍ ثنائية أو مبادراتٍ منفردة إلى منظومةٍ إقليمية متكاملة تضع الاستقرار الليبي بوصفه هدفها المشترك.

(1) حول انسحاب فاغنر من مالي وإعادة تموضعها إقليمياً، انظر: "لماذا تنسحب فاغنر من مالي بعد 4 سنوات من الحرب؟"، الجزيرة نت، 10 يونيو 2025.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

وفي قراءةٍ أعمق، يمكن القول إن التفاهمات الإقليمية المستجدة بين 2024 و2026 لا تعني بالضرورة نهاية التنافس، بل إعادة توجيهه نحو قنواتٍ سياسية بدل العسكرية. فالقوى الكبرى والإقليمية بدأت تدرك أن الاستنزاف المتبادل في ليبيا لا يخدم مصالحها طويلة المدى، وأن التوصل إلى صيغةٍ توافقية قد يكون أقل كلفةً من الاستمرار في الصراع المفتوح. ولكن هذا الإدراك لا يُترجم تلقائياً إلى تنازلاتٍ جوهرية، إذ يظل كل طرفٍ متمسكاً بأوراقه الأساسية. ومن ثَمّ يمكن وصف هذه المرحلة بأنها "مرحلة هدنة تكتيكية" لا "تسوية استراتيجية"، ما لم تحدث نقلةٌ نوعية في المسار السياسي الليبي نفسه، تُحوّل ليبيا من ساحةٍ لتصفية الحسابات إلى شريكٍ فاعل في صياغة التوازنات الإقليمية.

المباحثة النقدية: حدود الدراسة ومقاربات بديلة

قبل الانتقال إلى مناقشة النتائج، تجدر الإشارة إلى أن أياً من التحليلات السابقة لا يدّعي احتكار الحقيقة؛ فهناك مقارباتٌ بديلة يمكن أن تُقدّم قراءةً مغايرة للظاهرة الليبية، فمن زاوية نظرٍ بنيوية–اقتصادية، يمكن القول إن ما يحدث في ليبيا ليس إلا تجلياً لأزمةٍ رأسمالية عالمية تبحث عن منافع جديدة للاستثمار، وأن الكلام عن التنافس الجيوسياسي بين القوى إنما يُخفي حركيةً أعمق لرأس المال تتجاوز الدول، ومن زاوية نظرٍ ما بعد كولونيالية، يمكن قراءة التدخل في ليبيا بوصفه استمراراً للوجود الاستعماري القديم بأدواتٍ جديدة، حيث تستعيد الدول الأوروبية نفوذها التاريخي على الساحل الجنوبي للمتوسط عبر آلياتٍ مدنية–عسكرية. هذه القراءات البديلة لا تُلغي التحليل الجيواستراتيجي، لكنها تُذكّرنا بأن الظاهرة الليبية أكثر تركيباً من أن تُختزل في بعدٍ واحد.

وثمة حدودٌ منهجية يجب الاعتراف بها؛ أولها أن الدراسة اعتمدت بشكلٍ أساسي على مصادر منشورة وثانوية، ولم تتمكن من الوصول إلى وثائق دبلوماسية سرية أو إلى مقابلاتٍ ميدانية مع صانعي القرار، مما قد يُحدّ من عمق التحليل في بعض المحاور، ثانيها أن المتغيرات الإقليمية تتسارع بشكلٍ يجعل أي تحليلٍ لحظي بطبيعته، وقد تُطرأ مستجداتٌ تُبدّل موازين القوى في أشهرٍ قليلة، ثالثها أن تركيز الدراسة على القوى الكبرى (روسيا، أمريكا، أوروبا، تركيا، مصر) قد يُغفل أدواراً ثانوية لكنها فاعلة، كالإمارات أو السعودية أو قطر، التي تلعب أدواراً مالية وسياسية لا يستهان بها في الملف الليبي، ورابعها أن الدراسة تعاملت مع الدولة الليبية بوصفها ضحيةً للتنافس الخارجي، وقد يرى باحثون آخرون

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

أن الأطراف الليبية ذاتها تتحمل قسطاً من المسؤولية، عبر تحالفاتها الانتقائية وتوظيفها للورقة الخارجية في صراعاتها الداخلية، هذه الحدود لا تنفي قيمة الاستنتاجات، لكنها تدعو إلى التعامل معها بوصفها زاوية نظرٍ ممكنة في ظاهرةٍ متعددة الأبعاد.

مناقشة النتائج

تقف هذه الدراسة أمام نتائج عدة، تستحق المناقشة في ضوء الأسئلة والفرضية التي انطلقت منها. وسيتم في هذا المبحث تقديم الإجابات بأسلوبٍ تحليليٍّ متصل، بحيث تُربط النتائج ببعضها البعض لا أن تُعرض في صورة استنتاجاتٍ منفصلة، لأن قوة أي بحث علمي تكمن في قدرته على بناء تصورٍ متكامل يربط بين الأسئلة والفرضية والمقاربة النظرية.

أولاً: الإجابة عن السؤال المتعلق بالمقومات الجيواستراتيجية لليبيا

يكشف التحليل أن المقومات الجيواستراتيجية لليبيا تتشكل من ثلاثيةٍ متضافرة: الموقع الجغرافي المزدوج بين المتوسط والصحراء، والمقومات الاقتصادية المرتبطة بالنفط والغاز والموارد المعدنية، والبعد الجيوسياسي الذي يجعل منها نقطة تقاطعٍ بين المشرق والمغرب العربيين وبين إفريقيا وأوروبا، وقد أثبتت هذه المقومات أنها ثابتةٌ لا تتأثر بتغير الأنظمة، فهي لم تتراجع بعد 2011، بل تحوّلت إلى عناصر جذبٍ إضافية للقوى الكبرى، والمفارقة أن هذه المقومات نفسها التي كان يمكن أن تُحوّل ليبيا إلى قوةٍ إقليمية فاعلة، أصبحت بعد 2011 مصدر ضعفٍ لا قوة، لأن غياب المرجعية السياسية الموحدة حوّلها إلى أوراقٍ يتنافس عليها الخارج بدل أن يستثمرها الداخل. وهكذا تؤكد النتائج الفرضية الفرعية الأولى، إذ ظلّت المقومات الجيواستراتيجية لليبيا عامل جذبٍ دائم، لكنها كشفت في الوقت ذاته عن أن القيمة الجيواستراتيجية لا تتحول تلقائياً إلى قوة سيادية، بل تحتاج إلى مؤسساتٍ سياسية قادرة على تثمينها وإدارتها. ومن ثَمّ فإن أي حديث عن الموقع الجيواستراتيجي لليبيا يجب أن يقترن بحديثٍ عن شروط استثماره، لا أن يبقى في مستوى وصفٍ جغرافي صامت.

ثانياً: الإجابة عن السؤال المتعلق باستراتيجيات القوى الدولية الكبرى تجاه ليبيا

بيّنت الدراسة أن استراتيجيات القوى الدولية الكبرى تجاه ليبيا تتوزع على ثلاث مقارباتٍ متمايزةٍ متكاملة في آنٍ واحد. المقاربة الروسية هي مقاربةُ تمددٍ استراتيجي تبحث عن موطئ قدمٍ دافئ في

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

المتوسط، وتعتمد على أدواتٍ عسكرية غير معلنة (فاغنر/فيلق إفريقيا) ودبلوماسيةٍ متعددة الأطراف، في محاولةٍ لملء الفراغ الذي تركه الغرب بعد 2011، أما المقاربة الأمريكية فهي مقاربة احتواءٍ وقائية، تسعى إلى منع تحوّل ليبيا إلى ساحة نفوذٍ روسي أو إيراني، دون الانخراط في إعادة بناء الدولة الليبية بشكلٍ مباشر، وأما المقاربة الأوروبية فهي مقاربةُ إدارةٍ للأزمة بامتياز، تركّز على ملفات الهجرة وأمن الطاقة، وتُحوّل ليبيا إلى حزامٍ أمنيٍّ متقدم لحماية الحدود الأوروبية، وقد أكدت النتائج الفرضية الفرعية الثانية، إذ يبدو التنافس الروسي–الغربي على ليبيا لحظةً جديدة من لحظات الحرب الباردة الممتدة جغرافياً، وإن كان يأخذ أشكالاً مختلفة عن الحرب الباردة الكلاسيكية، لاعتماده على أدواتٍ غير مباشرة ووكلاء محليين وخطاباتٍ أيديولوجية مُلطّفة، والملاحظ أن هذه القوى الثلاث لا تتنافس بقدر ما تتقاسم النفوذ في ليبيا، وكلٌّ منها يكتفي بمنطقة نفوذٍ ضمنية، وهو ما يُحوّل ليبيا إلى دولةٍ مفككة جغرافياً ومؤسساتياً، حتى وإن بقت موحدةً قانونياً. وهذه نتيجةٌ بالغة الخطورة، إذ تكشف أن التنافس الدولي على ليبيا لا يهدد وحدتها الترابية فحسب، بل يُهدد وحدتها الوظيفية.

ثالثاً: الإجابة عن السؤال المتعلق بأثر التنافس الإقليمي بين تركيا ومصر على مسار الاستقرار

يتضح من التحليل أن التنافس الإقليمي بين تركيا ومصر على ليبيا يلعب دوراً مزدوجاً؛ فهو من جهةٍ يُؤجّج التوترات الداخلية عبر دعم أطرافٍ متقابلة، ومن جهةٍ أخرى يُجبر القوى الإقليمية على إعادة ضبط حساباتها كلما اقتربت ليبيا من حافة الانهيار الكامل، وقد تجلّى ذلك في عام 2020 حين كاد التوتر التركي–المصري يتحول إلى مواجهةٍ مباشرة، قبل أن تتراجع حدة الخطاب ويبدأ مسارٌ من التنسيق الأمني غير المعلن. وتبين النتائج أن التفاهمات الإقليمية المستجدة بين 2024 و2026 لم تُلغِ التنافس، بل أعادت تأطيره في قنواتٍ سياسية. غير أن هذا التأطير يبقى هشاً، لأنه لا يستند إلى مصالح استراتيجية مشتركة، بل إلى حساباتٍ تكتيكية مرحلية. والمفارقة أن تركيا ومصر تجتمعان في رفض الحضور الروسي الموسّع في ليبيا، وتختلفان حول مكانة كلٍّ منهما في شرق المتوسط. ومن ثَمّ فإن أي استقرارٍ في ليبيا يمرّ حتماً عبر تفاهمٍ تركي–مصري، لكنه لا يكفي وحده، إذ يحتاج إلى ضماناتٍ دولية وإلى مرجعيةٍ ليبية موحّدة قادرة على ترجمة هذا التفاهم إلى واقعٍ سياسي ومؤسسي، ومن هنا تُؤكد النتائج صحة الفرضية الفرعية الثالثة، إذ تشي التفاهمات المستجدة بمرحلةٍ انتقالية جديدة، لكنها تبقى

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

مرهونةً بقدرة الأطراف الليبية على إنتاج مرجعيةٍ سياسية موحدة قادرة على استثمار الموقع بدل الانكسار عليه، وهو ما لم يتحقق بعد بشكلٍ كامل.

رابعاً: مناقشة الفرضية المركزية

في ضوء ما سبق، يمكن القول إن الفرضية المركزية للدراسة قد تأكدت؛ فقد أثبت التحليل أن الموقع الجيواستراتيجي لليبيا لم يفقد قيمته في حسابات القوى الفاعلة بحوض المتوسط بعد 2011، بل تحوّل من موقع دولةٍ فاعلة إلى موقع ساحةٍ مفتوحة للتنافس، ولم يعد هذا الموقع يُوظَّف لخدمة مشروعٍ وطني ليبي، بل صار يُوظَّف لخدمة استراتيجيات القوى الكبرى في إعادة ترتيب موازين القوى بالمنطقة، وقد بيّنت الدراسة أن هذا التحوّل ليس نتيجة ضعفٍ ذاتيّ في الموقع الليبي، بل نتيجة ضعفٍ في المرجعية السياسية الليبية الموحّدة القادرة على استثمار الموقع، ومن ثَمّ فإن إشكالية الدراسة لا تُحل بإعادة تقييم الموقع، بل بإعادة بناء الفاعل الليبي القادر على التفاوض مع القوى الكبرى من موقع قوةٍ لا من موقعٍ تبعية، وهذه نتيجةٌ ذات دلالةٍ نظرية وعملية؛ نظرية لأنها تُعيد إنتاج مفهوم الجيوبوليتيك ليأخذ بعين الاعتبار الفاعلية السياسية للدولة المضيفة لا فقط الفاعلية الخارجية، وعملية لأنها توجّه صانع القرار الليبي إلى أن استعادة السيادة تبدأ من الداخل لا من الخارج. كما تكشف هذه النتيجة عن أن الحديث عن "نهاية الجيوبوليتيك" في عصر العولمة هو حديثٌ متسرّع، فالجغرافيا لا تزال فاعلة، لكن بشرط أن تُترجم إلى فعلٍ سياسي واعٍ، لا أن تُترك رهينةً لقرارات تُتخذ في عواصم أجنبية.

الخاتمة:

تأسيساً على القراءة الجيوبوليتيكية لموقع ليبيا في استراتيجيات القوى بحوض المتوسط (2011–2026)، ينكشف الترابط الوثيق بين تشتت القرار الداخلي وتنامي التدخل الخارجي، إذ تبيّن أن الجغرافيا والثروات الوطنية تحولت من رصيد سيادي إلى ساحة مفتوحة لتصفية حسابات ومصالح الفاعلين الإقليميين والدوليين، وبناءً على تفكيك هذه التفاعلات المعقدة وموازنة مواقف القوى المتنافسة، تتبلور في الأفق معالم المشهد الجيواستراتيجي الراهن وتداعياته على بنية الدولة، وفي ضوء هذه المقاربة، ننتقل في الجزء التالي إلى عرض تفصيلي لأبرز النتائج التي خلصت إليها الدراسة، تليها حزمة من التوصيات العملية المقترحة لتمكين صانع القرار من استعادة السيادة الوطنية.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

1. لم تفقد جغرافية ليبيا أهميتها الاستراتيجية بعد عام 2011، بل تحولت من دولة فاعلة إلى ساحة مفتوحة للتنافس نتيجة غياب السلطة السياسية الموحدة.
2. تشكل المقومات الجيواستراتيجية لليبيا ثلاثية ثابتة تتمثل في جغرافيتها المزدوجة وموارد الطاقة وعمقها الرابط بين القارات، وهي مزايا لا تتأثر بتغير الأنظمة السياسية.
3. تتوزع سياسات القوى الدولية الكبرى تجاه ليبيا بين التمدد والاحتواء وإدارة الأزمة، مما يهدد وحدة الدولة الوظيفية عبر التقاسم الضمني للنفوذ.
4. يؤثر التنافس الإقليمي بين تركيا ومصر بشكل مباشر على مسار النزاع، ولا يمكن تحقيق استقرار مستدام في ليبيا دون توافق استراتيجي بين البلدين.
5. تظل التفاهمات الإقليمية المستجدة بين عامي 2024 و2026 هشة وقابلة للتراجع ما لم تترجم إلى اتفاقيات ومؤسسات قانونية ملزمة.
6. يتسبب التنافس الأجنبي عسكرياً واقتصادياً وقانونياً في إضعاف بنيوية الدولة، وإنتاج نموذج واقعي للسيادة الوطنية المشروخة.
7. يتطلب استرداد السيادة الليبية الكاملة تحقيق ثلاثة شروط مترابطة؛ وهي توحيد المرجعية السياسية، وصياغة سياسة خارجية متوازنة، وبناء مؤسسة عسكرية موحدة.

ثانياً: التوصيات

1. صياغة وثيقة مرجعية وطنية جامعة تحدد ثوابت الدولة الليبية وتخرجها من دائرة الاستقطاب الخارجي وتنظم قواعد علاقاتها مع القوى الكبرى.
2. الإسراع في توحيد المؤسسة العسكرية والأمنية وإخراج كافة المرتزقة والقوات الأجنبية من الأراضي الليبية وفق جدول زمني محدد وملزم.
3. تبني استراتيجية دبلوماسية متوازنة توازن بين مصالح القوى الإقليمية والدولية المتنافسة دون الانخراط في المحاور السياسية الضيقة.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

4. تفعيل الرقابة التشريعية لمراجعة الاتفاقيات الموقعة مع الأطراف الخارجية لضمان توافقها مع السيادة الوطنية مع ربط الدعم الدولي بمعايير الشفافية.
5. إطلاق مسار مصالحة وطنية شاملة وملزمة لكافة الأطراف والقوى الداخلية الليبية، تُفضي إلى إنهاء حالة الانقسام المؤسسي والسياسي، وإنشاء جبهة وطنية موحدة لاستعادة الفاعلية السيادية للموقع الجيواستراتيجي لليبيا، ومنع القوى الخارجية من استغلال أوراقها الداخلية.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

إسماعيل، سيف الدين عبد الفتاح. الجيوبوليتيك النقدي: مقاربة في الجغرافيا السياسية. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2019.

زايد، أحمد عبد الله. تركيا في شرق المتوسط: الرؤى والمصالح. القاهرة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020.

سلامة علي، جمال. النظام الإقليمي العربي والنظام العالمي. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط. 2، 2014.

سيفاستيانوف، فلاديمير. روسيا والربيع العربي: السياسة الخارجية في مرحلة الانتقال، ترجمة: خيري منصور. دمشق: دار الحوار، ط. 1، 2018.

السيد سليم، محمد. تحليل السياسة الخارجية: مدخل النظم. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط. 6، 2018.

صالح، صالح محمد. الجغرافيا السياسية لشمال إفريقيا. بنغازي: دار الكتب الوطنية، ط. 2، 2016.

علي، خالد حنفي. أمن المتوسط في استراتيجيات الاتحاد الأوروبي. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2022.

علي صالح، نبيل. تحليل المضمون في البحث العلمي. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ط. 3، 2017.

الكيالي، عبد الوهاب وآخرون. موسوعة السياسة. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط. 5، 2002.

المتوكل، محمد عبد الملك. التحولات الجيوسياسية في ليبيا بعد 2011. بيروت: دار الساقي، ط. 1، 2018.

مزياني، طاهر. مصر والملف الليبي: المسارات والرهانات. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2023.

مصطفى حسن، عمرو. السياسة الخارجية الأمريكية تجاه شمال إفريقيا. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2021.

عبد الله، نورة. التنافس الدولي في حوض المتوسط: المقاربات والمسارات. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2022.

منصور، أحمد. الجغرافيا السياسية للطاقة في شرق المتوسط. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2023.

هلال، علي الدين ومصطفى، كمال. السياسة الدولية: مدخل نظري. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط. 4، 2019.

ثانياً: المقالات في المجلات العلمية

جابر عبد الله، محمد. «التحولات في النفوذ الروسي بإفريقيا بعد 2022»، السياسة الدولية، م. 59، ع. 3 (أكتوبر 2024).

الشريف، عمر. «اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية في شرق المتوسط: قراءة في الدلالات»، شؤون عربية، ع. 192 (ربيع 2024).

عبد الحميد، فاطمة. «دور المرتزقة في إعادة رسم خرائط النفوذ بالساحل الإفريقي»، المستقبل العربي، م. 47، ع. 5 (مايو 2024).

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

الشيخ، محمد عبد الحفيظ المهدي، مارس 2020، التنافس الفرنسي الإيطالي وتداعياته على ليبيا، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد 191، ص ص. 80–90.

بوستي، توفيق، 2024، التدخل التركي في ليبيا: الدوافع والتداعيات، مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية، المملكة المتحدة، ص. 8.

الفلاح، ماجدة محمد، 28 فبراير 2026، التنافس الروسي – التركي وتأثيره على الأمن القومي الليبي، مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية، لندن، المملكة المتحدة.

الشيخ، محمد عبد الحفيظ المهدي، يونيو 2022، مخرجات الحوار السياسي الليبي بين الخروج من الأزمة وتحديات التعطيل، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد 190، ص ص. 55–62.

أبوجرادة، أبوبكر خليفة أبوبكر، 18 يناير 2024، صنع القرار في السياسة الخارجية الليبية 1969– 2023، منشورات مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية، لندن، المملكة المتحدة.

ثالثاً: المقالات في الجرائد والمواقع الإلكترونية

"البرلمان الليبي يتجه للمصادقة على اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع تركيا"، الجزيرة نت، 4 يوليو 2025.

"لماذا تنسحب فاغنر من مالي بعد 4 سنوات من الحرب؟"، الجزيرة نت، 10 يونيو 2025.

"تركيا تتجه لتوسيع نشاطها النفطي.. من ليبيا والعراق إلى البحر الأسود"، الشرق للأعمال، 2025.

رابعاً: التقارير والوثائق

الاتحاد الأوروبي. البيان الصحفي حول تمديد عملية إيريني. بروكسل، مارس 2025.

المبادرة الليبية للبحوث والدراسات. تقرير حول المسار السياسي الليبي. طرابلس، يونيو 2024.

مؤسسة النفط الليبية. التقرير السنوي للقطاع النفطي. طرابلس: إدارة الإعلام، 2025.

الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط. مذكرة داخلية حول مجموعة فاغنر في مناطق البحر المتوسط. نيقوسيا، أكتوبر 2024.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)